



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



متطلبات توطين الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الأوروبية - بريطانيا نموذجا -

Requirements for the localization of the Islamic financial industry in the European financial markets - Britain as a model-

قدوري عبد القادر^{1*} ، مطاي عبد القادر²

¹ مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر
² مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر

Key words:

Islamic financial
products,
Islamic finance,
Financial engineering,
Islamic Financial System,
Britain.

Abstract

The Islamic financial system is no longer a monopoly of the Arab and Islamic countries, but has extended to some Western countries such as Russia, Germany, France and Britain, but the Islamic financial industry in Europe is still mostly in the beginning of the journey or in the process of launching and the trend towards the presence and resettlement and this expansion was reinforced by roles Proactive role played by the various regulators in providing a management environment for the industry, which has been instrumental in emphasizing the clarity of regulations and legislation, progressive coordination on industry standards and the soundness of corporate governance principles, as well as the provision of legislative infrastructure. These factors are inevitable and necessary for the sustainable and sound growth of the Islamic finance industry while continuing to enhance investor and business confidence in this alternative financial system. This is what Britain seeks to make London the capital of Islamic finance by adopting mechanisms and policies that allow the integration of Islamic financial engineering products into Its financial system.

ملخص

لم يعد النظام المالي الإسلامي حكرا على الدول العربية والإسلامية، بل امتد ليشمل بعض الدول الغربية كروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، غير انه لا تزال الصناعة المالية الإسلامية في أوروبا في غالبيتها في بداية المشوار أو بصدد الانطلاق والاتجاه نحو التوطين وجاء هذا التوسع معززا من قبل الأدوار الاستباقية التي لعبتها الهيئات التنظيمية المختلفة في توفير بيئة تيسيرية لهذه الصناعة، التي كان لها دور فعال في التأكيد على وضوح اللوائح والتشريعات والتنسيق التدريجي حول معايير الصناعة وسلامة مبادئ حوكمة الشركات، فضلا عن توفير بنية تحتية تشريعية ملائمة، وتعتبر هذه العوامل حتمية ولازمة لتحقيق النمو المستدام والسليم لصناعة التمويل الإسلامي مع مواصلة تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب الأعمال في هذا النظام المالي البديل، وهذا ما تسعى إليه بريطانيا في جعل لندن عاصمة للتمويل الإسلامي عن طريق اعتماد آليات وسياسات تسمح بإدماج منتجات الهندسة المالية الإسلامية ضمن منظومتها المالية.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019/12/20

القبول: 2020/02/09

الكلمات المفتاحية:

المنتجات المالية
الإسلامية التمويل
الإسلامي،
الهندسة المالية،
النظام المالي الإسلامي،
بريطانيا.

1- مقدمة

المنهج المتبع

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانبه، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الإستنباطي، وهذا من خلال أداتي الوصف والتحليل، والذي يعتمد على جمع مختلف المعلومات لوصف المفردات والحقائق المرتبطة بموضوع البحث ودراستها وتحليلها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

خطة الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية التي طرحت في هذا البحث تم تقسيم هذا البحث إلى:

- أولاً: ماهية الصناعة المالية الإسلامية؛
- ثانياً: متطلبات قيام السوق المالية الإسلامية؛
- ثالثاً: مبررات العناية بالمنتجات المالية الإسلامية؛
- رابعاً: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية؛
- خامساً: تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية في الدول الأوروبية بالإشارة إلى التجربة البريطانية.

أولاً: ماهية الصناعة المالية الإسلامية

تهتم الصناعة المالية الإسلامية بعمليات تطوير وتنوع أدوات التمويل في الأسواق المالية، بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ المشاركة أي الغنم بالغرم، وتشمل الصناعة المالية الإسلامية عدة عناصر لعل أبرزها:

1- مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

يقصد بها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف⁽¹⁾.

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن مفهوم الصناعة المالية الإسلامية يتضمن العناصر التالية: ابتكار أدوات وآليات تمويل جديدة وحلول جديدة لمشاكل تمويلية، بشرط أن تكون هذه الابتكارات والأدوات والعمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكثر قدر ممكن عن الخلافات الفقهية.

وتجدر الإشارة أنه لا يمكن اعتبار المنتجات التي يتم ابتكارها أو تطويرها من خلال الهندسة المالية - وفق المنهج الإسلامي - ذات طبيعة إسلامية إلا إذا كانت تخضع للمحددات الثلاثة التالية⁽²⁾:

أ. المحدد الأول: الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات، بمعنى أن الالتزام به ضرورة إسلامية.

ب. المحدد الثاني: أن لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية بحيث لا يجب استثمار الموارد النقدية لأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها

أحدثت صناعة التمويل الإسلامي تقدماً كبيراً منذ بداية تطبيقها رسمياً، وتتمو بشكل سريع كقطاع مالي بديل يعمل على تعزيز حلول التمويل الأخلاقية في الأسواق العالمية، حيث كان إجمالي أصول الصناعة أقل من 200 مليار دولار في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، ومن المتوقع أن تتجاوز أصول صناعة التمويل الإسلامي حاجز 3.5 تريليون بحلول عام 2021، وبصورة عامة يمكن توسيع نطاق خدمات المالية الإسلامية في القطاع المالي الأخلاقي من بناء أسس راسخة كنظام مالي عالمي بديلاً يقدم حلولاً في مجال المنتجات المتنوعة، والملاحظ أن التمويل الإسلامي الذي كان محصوراً في بيئة محددة أصبح الآن اتجاهاً سائداً في أوروبا مع زيادة معرفة المؤسسات والمصارف الغربية للأدوات الإسلامية كخيارات تمويل قابلة للتطبيق، فما هي أهم متطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق الأوروبية عامة وبريطانيا خاصة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعمل على الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالصناعة المالية الإسلامية؟

- فيما تتمثل أهم المتطلبات لقيام السوق المالية الإسلامية؟ وما هي مبررات العناية بالمنتجات المالية الإسلامية؟

- ما هي أهم أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية؟

- ما حقيقة اعتماد المنتجات المالية الإسلامية في الدول الأوروبية، بالإشارة إلى التجربة البريطانية؟

أهمية الدراسة

تنامي الاهتمام بالتمويل والمصرفية الإسلامية عالمياً في ظل ما تقدمه المالية الإسلامية من آفاق واسعة لتنمية شاملة في كافة القطاعات والمجالات، وهذا ما دفعنا إلى تقديم الإرشادات العامة لمتطلبات إدماج المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية وخاصة في ظل تطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الفرص والتحديات التي يفرضها تواجد هذا النوع من التمويل في بيئة مالية على مستوى عالمي من التطور والتعقيد.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض وتقديم الإطار الفكري والتأصيلي لعناصر الصناعة المالية الإسلامية باعتبارها منهجاً جديداً في التعامل؛

- تحديد خصائص هندسة منتجات التمويل الإسلامية؛

- تحديد أهم المتطلبات الأساسية لإدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالية الغير إسلامية؛

- تسليط الضوء على أهم الفرص والتحديات التي يتيحها السوق البريطاني للتمويل الإسلامي من أجل التوصل لبعض النتائج ذات الأهمية العلمية والعملية.

بشكل رئيسي على المراجعة، ونحوها من صيغ التمويل بالدين وبقية أصول المؤسسات المالية الإسلامية خلال هذه الفترة على حالتها متكونة بشكل كبير على الأدوات قصيرة الأجل بسبب ندرة أدوات سوق رأس المال الإسلامي عالية السيولة، وقد أسهمت زيادة الطلب على هذه الأدوات مع مرور الوقت في حدوث تطور كبير في سوق رأس المال الإسلامي بإدخال مجموعة واسعة من المنتجات لهذا السوق التي أصبحت متاحة على نطاق واسع مثل الأسهم المتوافقة مع الشريعة، والصناديق الإسلامية والصكوك وشركات الوساطة المالية. ولا يزال سوق رأس المال الإسلامي يطرح المزيد من المنتجات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك القابلة للتحويل أو التبدل (الاستبدال)، والأوراق المالية المرتبطة بالسلع ويعرض الشكل رقم 01 لمحة عن التطورات الهامة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

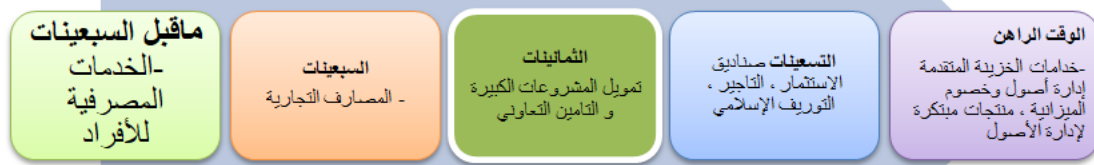
مقدما على سبيل التأكيد مع عدم المشاركة في مخاطرة النشاط الذي يدر هذه العوائد، التي لا تختلف عن الفوائد وإن سميت أرباحا.

ت.المحدد الثالث: ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة لتحقيق الهدف الاستراتيجي إلا وهو المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

2. تطور الصناعة المالية الإسلامية

بدأت صناعة الخدمات المالية الإسلامية عند نشأتها في أواخر الستينيات بتقديم خدمات مصرفية للأفراد (البيع بالتجزئة) بهدف تثبيت أقدامها في قطاع المصارف التجارية، واستمر الوضع إلى حد كبير على ما هو عليه في الثمانينات والتسعينيات، حيث اقتصرَت أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية

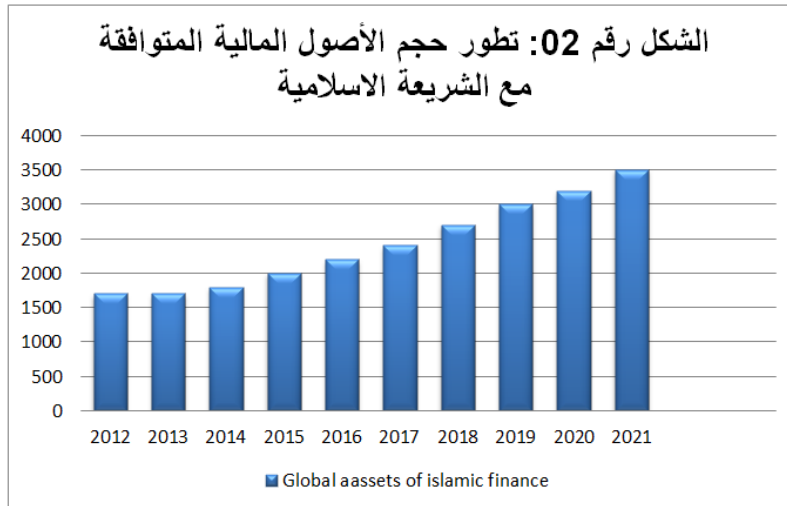
الشكل رقم 01: تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية



المصدر : من إعداد الباحثين

يقارب 2.4 تريليون دولار بمعدل نمو خلال الفترة 2012 الي 2017 قدر ب 7.1% ومن المتوقع أن تصل إلى 2.7 تريليون دولار بنهاية عام 2018 و 3.5 تريليون دولار بحلول عام 2021⁽³⁾، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 02.

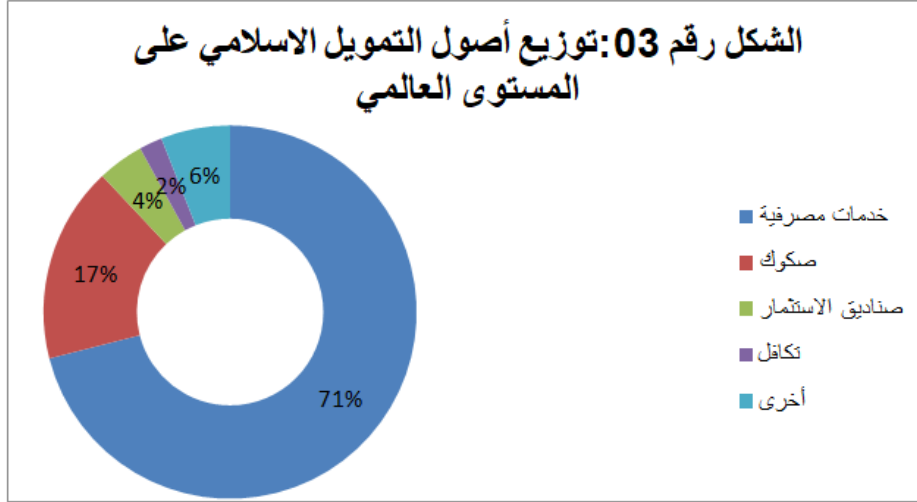
كما سجلت موجودات صناعة التمويل الإسلامي العالمية حوالي 2 تريليون دولار في نهاية عام 2015، بزيادة 7.5% لسنة 2014، كما قدر نمو الأصول العالمية للتمويل الإسلامي خلال الفترة 2012-2015 نسبة 18%، وبنسبة 6.5% بين سنتي 2016 و 2017، حيث بلغت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي خلال سنة 2017 ما



Source: Report, The cityuk, "global trends in islamic finance and the uk market", September 2017, p18

بسنة 2016 تقدر ب 21% ومنتجات التأمين التكافلي بنسبة 2% بمجموع 46 مليار دولار خلال عام 2017، ونسبة 6% عبارة عن أصول مختلفة⁽⁴⁾، وهذا ما يوضحه الشكل 03، بالإضافة إلى ذلك يوجد حوالي 1400 مؤسسة مسجلة عالمياً تقوم بتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقد استحوذت منتجات الخدمات البنكية نسبة 71% من أصول التمويل الإسلامي أي ما يقارب 1.7 تريليون دولار في نهاية عام 2017 بزيادة تقدر ب 2.7%، والصكوك بنسبة 17% بحجم 426 مليار دولار تليها صناديق الاستثمار بنسبة 4% ما يعادل 110 مليار دولار بنسبة زيادة مقارنتاً



Source: Report, The cityuk, "global trends in Islamic finance and the UK market, April 2019, p8

الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة⁽⁷⁾.

ت. الابتكار الحقيقي بدل التقليدي: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في منتجات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية له طبيعة تعاقدية وخصائص تميزه عن غيره من المنتجات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية الإسلامية هي ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار⁽⁸⁾.

ثانياً: متطلبات قيام السوق المالية الإسلامية

إذا كانت باقي الأسواق تعمل ضمن شروط خاصة لضمان كفاءتها، فتزداد أهمية هذه الشروط في الأسواق المالية الإسلامية والتي نقسمها إلى ثلاثة مجموعات: متطلبات شرعية، متطلبات مهنية ومنتجات قانونية.

1. المتطلبات الشرعية

إن السوق المالية الإسلامية يجب أن تتحقق فيها مجموعة من الشروط الشرعية، وفق منهج يضمن لها أن تلبى احتياجات حقيقية لاقتصاديات الدول، إلا أن مجرد التزامنا بالمنهج الشرعي في التعامل وحده لن يضمن لها أن تؤدي دورها بالكفاءة المطلوبة، ولذلك يجب إقرار الخطط اللازمة واصطفاء

3. خصائص الهندسة المالية الإسلامية: الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

أ. المصداقية الشرعية: تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشريعة الإسلامية بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الابتعاد والخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع. إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح لرأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، وعليه ينبغي أن نضرب بين دائرة ما هو جائز شرعاً، وبين ما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية. فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات واليات نموذجية إن صح التعبير، بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجياً بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتباعد، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر. بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيراً عن الإسلام⁽⁵⁾.

ب. الكفاءة الاقتصادية: إن التطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في المفاهيم التالية الربح القياسي، الربح البديل والتكلفة⁽⁶⁾، فيمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة

الهيكل وتطوير الإدارة، وهذا لتحقيق الإتقان المطلوب شرعا.

وأخيرا، فإن الضوابط الشرعية، والخاصة بكل أداة، تلعب دورا استراتيجيا في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي وتكسبه قدرة تنافسية عالية، مستقرة ومستمرة، تجعله في مستوى التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية المعاصرة.

2- المتطلبات المهنية

ليس كل أصل مالي أو أداة أو ورقة مالية صالحة للتعامل بها في السوق المالية الإسلامية، بل الواجب التحقق من كونها أدوات ملكية حقيقية، لا غش فيها ولا خداع، تمثل قيمة عادلة، وهذه الأهداف لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من الشروط المهنية، وهي تلك الشروط المتعلقة بالأبعاد المحاسبية، والإدارة المالية للأصل المالي أو للأداة أو الورقة المالية المتداولة وللجهة المصدرة، ومن ثم فإن هذه الشروط يجب الوفاء بها من قبل الجهة المصدرة كالشركات مثلا، ومراعاة تحقيقها في الأدوات ذاتها، فعلى سبيل المثال يجب عرض تقارير مالية ومحاسبية عن الصكوك المتداولة بانتظام، علاوة على التقارير المالية والمحاسبية للجهة المصدرة للصكوك، وهذا الشروط يجب التأكد من تحققها من قبل جهتين إشرافيتين على الأقل⁽¹¹⁾:

الأولى هيئة الرقابة الشرعية للجهة المصدرة، وهذا يتطلب أن يكون أعضاء هيئة الرقابة مؤهلين للقيام بهذه المهمة، لا مجرد مفتين للجهة المشرفة عليها؛

الثانية: إدارة السوق المالية الإسلامية، والتي يجب عليها عدم السماح لجهة ما بالعمل من خلال السوق إلا بعد استيفائها للشروط المهنية، ويمكن بيان أهم الشروط المهنية اللازمة تحققها سواء في الجهة المشاركة في السوق المالية الإسلامية، أو ما يتم تداوله من أدوات تابعة لها على النحو التالي⁽¹²⁾:

- 1- تحديد الأدوات المالية الإسلامية المرخص إصدارها تحت إشراف هيئات رقابية إشرافية شرعية؛
- 2- التأكد من التزام الأطراف المشاركين في السوق المالي بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المعايير؛
- 3- أن يتم إعداد القيمة العادلة أساسا لإصدار الأدوات والأوراق المالية، خاصة عند إصدار الأسهم الجديدة؛
- 4- أن يتم مراعاة خصوصية الأدوات المالية إصدارا وتداولاً، ذلك لاحتمال إمكانية كون الإصدار والتداول متعلق بالنقد والديون، أو الذهب والفضة، فلكل منها أحكامها الخاصة؛
- 5- عدم تداول الأدوات المالية إلا إذا كانت تمثل ملكية حقيقية للأصول المالية المعبر عنها؛
- 6- أن يتم تداول الأدوات المالية الإسلامية وفق قواعد أساليب الاستثمار والتمويل الإسلامي؛
- 7- أن يتم وضع أسس مالية واضحة وصارمة تبين مقدار كفاية رأس المال للوسطاء الماليين المرخص لهم التعامل في

تنطلق الدراسة في تحديد الشروط الشرعية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، من أن الأصل في المعاملات الإباحة، إلا ما ثبت اشتماله على مفسد من المفسدات التي حرمتها الشريعة، وبالتالي يفترض من أجل إقامة سوق مالية إسلامية أن تتحقق فيها الشروط التالية⁽⁹⁾:

الالتزام بالشريعة الإسلامية نصوصا ومقاصدا وأحكاما: وذلك من خلال مراعاة تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها وأحكامها التي قررها علماء التشريع الإسلامي في إنشاء السوق المالية الإسلامية، وقواعد عملها والإصدارات والتداولات التي تتم فيها بحيث يتم الحكم على هذه السوق وما يتم بداخلها بأنه متوافق مع الشريعة الإسلامية قصد الاستفادة من آثارها الاقتصادية.

تختلف ضوابط السلوك في السوق المالي الإسلامي باختلاف الأدوات المالية المتبادلة، غير أن هناك ضوابط شرعية عامة تميز السوق المالي الإسلامي وتعطيه أهمية أكثر، نذكر منها⁽¹⁰⁾:

-الالتزام بالقيم الإسلامية: الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في كل الأمور، لكون هذه القيم تقي من الغبن، والغش والخلافة والتغريب، والغش، والتدليس والاحتكار، والتي كانت السبب في حدوث الأزمات المالية؛

-تجنب مختلف المعاملات الربوية، سواء في مجال الديون (ربا النسيئة) أو في مجال البيوع (ربا البيوع)، باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للازمات الاقتصادية بصفة عامة والأزمات في السوق المالي بصفة خاصة؛

-تجنب البيوع الغير مشروعة، التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل: بيع الغرر، بيع العين، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة... الخ؛

-ضبط وترشيد وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة، بما يساهم في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، وهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

بالإباحة الشرعية للأدوات المالية: أن يكون الغرض من الأداة المالية، وطرق إصدارها واستغلالها واستثمارها موافقة للشريعة الإسلامية وللحاجة الاقتصادية مثل النهي عن إصدار أدوات مالية لشركات تنتج مسكرات أو أسلحة حربية.

ج-تكافؤ أطراف العقد: من حيث مراقبة التداول من وجود الشفافية المطلوبة عند الإفصاح عن المعلومات وشرط الحوكمة والضبط.

داخلو من الضمان: يشترط في إصدار الأدوات المالية أن لا تكون لها خصائص مالية تؤدي إلي ضمان رأس المال أو ضمان قدر من الربح أو تقديمها عند التصفية أو عند توزيع الأرباح، مثل

والاستثمار، وأن تسعى جاهدة لشرح أحكام هذه الأدوات وتوضيح أهميتها في مجال التمويل والاستثمار حتى تحصل على إجازتها والترخيص بمزاومتها، خاصة أن بعض المصارف المركزية في الدول العربية والإسلامية غير محيطة بأعراف وأساليب التمويل والاستثمار الإسلامية، ومنها أحكام الأسواق المالية الإسلامية وعملياتها وتعاملاتها؛

4- أن تكون على اتصال دائم بالبنك المركزي التابعة له حتى يبقى على علم بكل التطورات الحاصلة، وحتى لا تتجاوز الصلاحيات والحدود الممنوحة لها قانوناً.

وعليه فإن هذه الضوابط القانونية تلعب دوراً كبيراً في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي وتكسبه قدرة تنافسية عالية في مواجهة التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية العاصرة.

ويمكن تلخيص أهم الخطوات التي يمكن أن تسهم في تطوير سوق مالية إسلامية بالاعتماد على المتطلبات سالفة الذكر وذلك من خلال الشكل رقم 04 على النحو التالي:

السوق المالية، ضماناً لحصول مقاصد مالية حقيقية في نهاية كل جلسة عمل بين الوسطاء وتحت إشراف غرفة المقاصد في السوق بحيث يتم تغطية أثمان العمليات التي تم إجراؤها من قبل العملاء من خلال وسطائهم؛

8- أن يتم وضع الضوابط والقيود التي تنظم سقوط تمويل الوسطاء الماليين لعملائهم في السوق.

3- المتطلبات القانونية

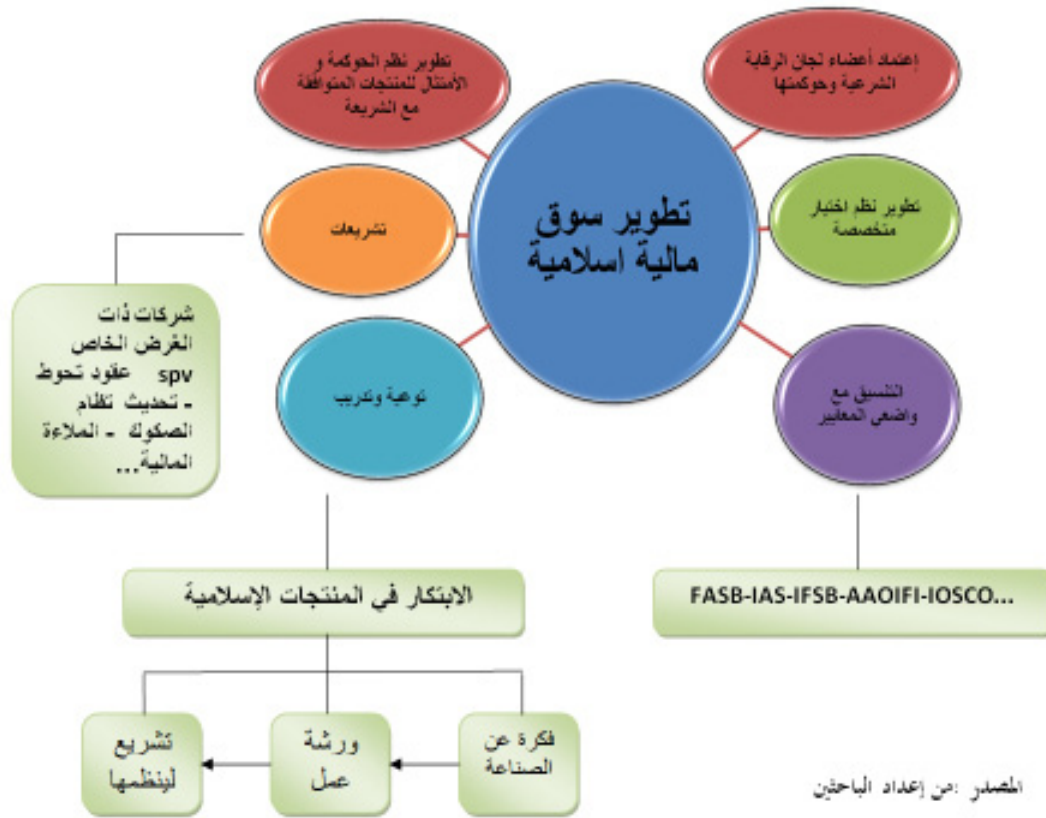
من أهم الضوابط القانونية التي يجب أن تحكم السوق المالية الإسلامية⁽¹³⁾:

1- أخذ الترخيص القانوني من البنك المركزي في نفس البلد؛

2- أن تكون لها هيئة رقابة قانونية؛

3- كما يجب قانوناً أن تحصل السوق المالية الإسلامية على موافقة المصرف المركزي على كل المنتجات المالية والأدوات التي تستخدمها في مجال التمويل أو في مجال التداول

الشكل رقم 04: الخطوات المساهمة في تطوير المالية الإسلامية



وتمويل المشاريع لا أن يكون السبب وراء عدم استقرار النشاط الاقتصادي وإحداث الانهيارات والأزمات المالية، والواقع أن المؤسسات الإسلامية ليست مطالبة فحسب، شأنها شأن المؤسسات التقليدية، بأن تتوخى الحيطة فيما يتعلق بمعايير الاستثمار بل إنها يجب عليها أن تتأكد أيضاً من عدم الإخلال في أي وقت من الأوقات بتعهداتها بالالتزام بأحكام الشريعة

إن التصور الإسلامي للأسواق المالية بهذه الشروط السابقة يحول دون استفادة أي طرف متعامل من المعلومات بشكل لا يتيسر لغيره، ويمنع الاحتكار والغش والخداع ويحصر التعاملات في المبادلات الحقيقية المنتجة وتنحاز إلى السلوك الرشيد ضد المضاربة، فهو يهدف لأن يجعل الأسواق المالية عامل استقرار وأداة تنمية ووسيلة لتجميع المدخرات

من منتجات وأدوات مالية استطاعوا أن يجابهوا بها مستجدات عصورهم، ثم العمل على تطوير تلك المنتجات و الأدوات بما يتوافق وعصرنا الراهن بكل أبعاده؛

طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بالياتها المختلفة، فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا باستحداث مستجدات ملحقة بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق⁽¹⁶⁾.

رابعاً: أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية

وفيما يلي بيان أهم هذه الأدوات التمويلية الإسلامية⁽¹⁷⁾:

1. أدوات المشاركة: أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع . ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة . ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي وتحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة . وذلك لقاء عائد فعلي حقيقي حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة .

2. أدوات البيوع (المربحة والسلم والاستصناع)⁽¹⁸⁾.

حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأس مال المشروع لتمويل السلع والبضائع الحالية كما في المربحة والمؤجلة كما في السلم والاستصناع وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم .

3. أدوات المنافع : وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلاً بشكل منتظم بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين ويمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصيبه في هذا العقار جزء من الإيراد المتحقق . أو تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات وتقوم بإصدار سندات تمثل في مجموعها رأس مال هذه الأصول وتقوم بإدارتها من تأجير وصيانة وتأمين لقاء عمولة . ومن ثم تحويل صافي المتحقق لحاملي السندات أو الأسهم .

4. المضاربة: هو عقد بين رب المال والمضارب، يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس المال في نشاط يديره المضارب (مقدم العمل)، ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط وفق شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب أو إهماله أو إخلاله بالشروط المتعاقد وتنقسم إلى⁽¹⁹⁾:

• مضاربة مطلقة: وفيها يدفع صاحب المال للمضاربة فيه من

الإسلامية، ولذا كان من الضروري القيام بمتابعة مستمرة لضمان الالتزام التام بالشريعة وتحمل مسئولياتها في هذا الصدد ومن هنا تخضع المؤسسات المالية الإسلامية لمراجعة إضافية من جانب هيئة الرقابة الشرعية فضلاً عن المراجعة العادية من جانب مراقبي الحسابات الخارجيين.

ثالثاً: مبررات العناية بالمنتجات المالية الإسلامية

الدعوة إلى تطوير المنتجات المالية الإسلامية ليست ابتداءً من الصناعة المالية الإسلامية، وإنما خطواتها في ذلك تعد متأخرة نسبياً إذا ما قورنت بما يتم على مستوى الصناعة المالية التقليدية، وهي دعوة للاجتهاد وإعمال لقواعد الشريعة والقواعد الأصولية والفقهية في استنباط الأحكام المتعلقة بحفظ المال وتثمينه فهو بذلك يحقق مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية العامة، كما تعتبر دعوة لتنشيط آليات الاجتهاد في المسائل المالية الواردة في كتب الفقه أو في النوازل المعاصرة وفق مقاصد الشريعة وقواعد الاجتهاد التي بينها علماء الأصول. وتنقسم مبررات العناية بالمنتجات المالية الإسلامية إلى مبررات علمية وأخرى عملية.

1- المبررات العلمية: لعل من أهمها⁽¹⁴⁾:

• يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، ومواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية؛

• يساعد وجود علم الهندسة المالية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المعرفية الإسلامية؛

• إن الإسلام لم ينشأ العقود المالية، وإنما وجهها الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات وتشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد المنظمة لها.

2- المبررات العملية: يمكن إيجازها فيما يلي:

-دراسة شاملة للسوق تصل إلى حد رسم خطة واضحة واحتياجات العملاء من جميع الشرائح، ثم النظر في كيفية تلبية تلك الاحتياجات من خلال ابتكار منتجات تحقق الغرض المطلوب؛

-رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية بدلاً من تعطيله⁽¹⁵⁾؛

-النظر في المنتجات التقليدية واختيار ما يناسب منها الصيرفة الإسلامية ويبيح احتياجات عملائها تم العمل على تكييف وتعديل تلك المنتجات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

-العودة إلى التراث الإسلامي بكتبه المختلفة وخاصة كتب الفقه وقواعده ونوازله التي سادت إبان ازدهار الحضارة الإسلامية في مختلف عصورها، واستخراج ما استنبطه الفقهاء

الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي. ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة اثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية والخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع وتزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم والأخلاق وأحكام الشريعة الإسلامية، وأصبح العديد من المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره أمراً مهماً جديراً بالتأمل وكفرصة عمل نادرة من حيث الكفاءة والمردودية، معتبرين المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي من أكثر الجوانب الايجابية في الإسلام، بل هو الجانب الذي يمكن للغربيين الدخول في حوار مع المسلمين بشأنه والتعرف على الوجه المضيء للإسلام من خلاله⁽²³⁾.

• احتدام التنافس على الصناعة المالية الإسلامية

كان من شأن هذا النمو المتزايد لحركة الصيرفة الإسلامية أن يزيد التنافس وتتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المتنوعة التي تمثل بديلاً أخلاقياً وعملياً لما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات لا تجد تفاعلاً كبيراً من كل العملاء الذين لا يطمئنون للاستثمار والتمويل الذي لا يراعي الأخلاق والقيم وليس له من هم سوى الربح والمزيد من الربح بكل الأشكال والأساليب⁽²⁴⁾.

• توسع الاهتمام بالاقتصاد والتمويل الأخلاقي

لم تكن هذه النزعة الأخلاقية في المعاملات المالية خاصة بالمسلمين فحسب بل أضحت ظاهرة شبه كونية تستقطب شرائح واسعة من المجتمعات الغربية التي اعتمدت على الأساليب الجشعة للبنوك الرأسمالية، واهتمامها المفرط لتحقيق الأرباح الخيالية على حساب الأخلاق والقيم الإنسانية مما أوقعها في كثير من الفوضى والاضطراب من جراء هيمنة المعاملات غير المشروعة والإفراط في الائتمان السلبي والصفقات الوهمية التي لا تمت للإنتاج الحقيقي بأي قرابة أو ارتباط⁽²⁵⁾.

• الحرص على جذب الرساميل الإسلامية

مما لا شك فيه أن هذا الاهتمام المتزايد بظاهرة الصيرفة الإسلامية لم يكن بعيداً عن المنطق النفعي وحسابات المصالح والأرباح وهو منطق مفهوم ولا عيب فيه في عرف التجارة والاقتصاد وقواميس المال والأعمال ولا يجب اتخاذه ذريعة للتشهير بالتجارب التي تخوضها البنوك الغربية في طريق الاستفادة من الصناعة المالية الإسلامية والمساهمة في تطوير أدوات هذه الصناعة الناشئة ما دام العديد من المهزومين ثقافياً في ديار المسلمين لا يعيرون لهذه الظاهرة أي اهتمام ولا يكونون لثقافتهم أي احترام.

• نجاعة منتجات الصناعة المالية وتفوقها عالمياً

مكّن توسع نطاق الخدمات المالية الإسلامية المبني على أسس راسخة كنظام مالي عالمي بديل يقدم حلولاً في مجالات المنتجات المتنوعة وتعمل الابتكارات التي يقدمها رواد التمويل

قبل العميل دون قيد للزمان أو المكان أو نوع التجارة بدون قيد عليها سوى مراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق الهدف المنشود وهو الربح؛

• مضاربة مقيدة: وفيها يقيد صاحب المال العميل المضارب بالزمان والمكان ومجال الاستثمار بما يراه مناسباً وهذا السائد في المعاملات المصرفية الإسلامية.

5- أدوات التمويل الأخرى

الصكوك: الصكوك جمع صك وتعني شهادة أو وثيقة أو مستند، وتعرف بأنها شهادات أو وثائق (أوراق مالية) اسمية أو لحاملها، متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة، عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكتتاب فيها، ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها. وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقداً أو ديناً محضاً. ولا تمثل الصكوك ديناً لحاملها في ذمة مصدرها، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية وتفصل نشرة إصدارها حقوق والتزامات أطرافها⁽²⁰⁾.

بالإضافة إلى إمكانية إيجاد بدائل شرعية لأدوات تقليدية أخرى فكما اعتبرت الصكوك بأنواعها المختلفة بدائل شرعية للسندات، فيمكن اعتبار عقد الجعالة⁽²¹⁾ والسلم كبديل شرعية لبيع الاختيارات وعقد الاستصناع كبديل شرعي لعقود المستقبلات، ويمكن إصدار بطاقات ائتمانية إسلامية يتم تداولها في السوق كبديل لبطاقات الائتمان، ويمكن كذلك إيجاد مؤشر إسلامي مقبول كبديل شرعي للتعامل بمؤشرات البورصة العالمية، بالإضافة إلى إمكانية التعامل في أسواق العملات والصرف الأجنبي حسب الضوابط الشرعية للصرف والبيع العاجل.

وهكذا يتضح أن السوق المالي الإسلامي يتميز عن السوق المالي التقليدي بتقديمه شريحة واسعة من المنتجات تركز على تراثنا الفقهي العظيم (فقه المعاملات) المتضمن لمختلف عقود التمويل والاستثمار، فهي غير مقتصرة على الأسهم والسندات فقط، وإنما على أنواع عدة فضلاً عن الأوراق المالية فيه تعبر عن أموال مستثمرة في اقتصاد حقيقي⁽²²⁾.

خامساً: تشخيص واقع الصناعة المالية الإسلامية في الدول الأوروبية

إن الحرص الأوروبي على مساندة فكرة التمويل الإسلامي ودعم انتشاره والعمل على توطينه وتعزيز وجوده بالقارة الأوروبية راجع لعدة اعتبارات أهمها:

1- دوافع الاهتمام الأوروبي بالصيرفة الإسلامية

• تنامي الطلب على المنتجات الإسلامية

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية

ظل هذا الاتجاه، يحتمل جذب قاعدة أوسع من العملاء لمديري الصناديق الإسلامية من داخل أوروبا ومن البلدان الإسلامية خارج القارة الأوروبية.

كما صعدت سوق الصكوك أيضا إلى دائرة الضوء في الآونة الأخيرة نتيجة للخطط التي تم الإعلان عنها لإصدار صكوك من قبل هيئات سيادية في المملكة المتحدة ولوكسمبورج التي تتسابق لتكون أول مصدر للصكوك السيادية في العالم من خارج البلدان الإسلامية. وقد لاقى إعلان هذه البلدان عن إصدارات صكوك ترحيباً، نظراً لتمتع الحكومات في البلدين بالتصنيف الائتماني الممتاز (AAA)، ويتوقع أن يساعد إصدار الصكوك السيادية من هذه البلدان في توسيع نطاق حجم الفرص الاستثمارية ذات الجودة العالية للمستثمرين المسلمين في جميع أنحاء العالم بشكل عام وللمؤسسات المالية الإسلامية على وجه الخصوص، ومن المرجح أن تعمل هذه الإصدارات على زيادة الوعي حول استخدام الصكوك كأداة عملية بديلة لزيادة رأس المال بين مصدري السندات السيادية والشركات في أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم، وتعد أوروبا ضمن وجهات الإدراج الهامة للصكوك العالمية لمصدري الصكوك من آسيا والخليج، وقد تمكنت بورصات أوروبية مؤسسته جيداً مثل بورصة لندن وبورصة أيرلندا وبورصة لوكسمبورج من اجتذاب مصدري الأدوات الإسلامية نظراً لأن عمليات الإدراج في تلك الأسواق تتسم بالكفاءة والشفافية وجاذبية هيكل السيولة أثناء التداول. وقد أدرجت بورصة لوكسمبورج أول صكوك لها في 2002، تلتها بورصة أيرلندا بإدراجها لأول صكوك لها في 2005 قبل أن تدرج بورصة لندن طبيعة إصداراتها من الصكوك في 2007 لتتوالى بعدها إصدارات الصكوك في الدول الأوروبية الأخرى.

3- سبل تطوير التمويل الإسلامي وأفاقه

يمكن النظر إلى تجربة التمويل الإسلامية بحكم حداثها وصغر حجمها من خلال جوانب متعددة لا تقتصر على الجانب العملي التطبيقي الذي لا يزال محدوداً وفي بداية الطريق فحسب، وإنما تشمل كافة مجالات ومسارات الاهتمام والتحرك التي من شأنها أن تساهم في إرساء التجربة وتدعيم مسيرتها مثل المسار التشريعي الذي يعمل على تقنين حضورها وتذليل العوائق والصعوبات القانونية أمامها، والمسار الإعلامي الذي يساهم في بث الوعي بأهميتها ونجاعة آلياتها.

يبدو مستقبل الصناعة المالية الإسلامية واعداً، وإن عديداً من المصرفيين الغربيين ينظرون إلى التمويل الإسلامي باعتباره أمراً ثاراً للاهتمام، بل ربما كفرصة عمل، معتبرين الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من أكثر جوانب الإسلام تسامحاً، بل الجانب الذي يمكن للغربيين الدخول في حوار مع المسلمين بشأنه والاهتمام به بعمل الدراسات والبحوث العلمية حول الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية، بعدما أثبتت هذه الأبحاث العلمية جدوى هذا الاهتمام، وتزايد الطلب على الدورات الدراسية الخاصة بالمصرفية الإسلامية، وتعد

الإسلامي على زيادة حجم الاهتمام بهذا التمويل لخلق منتجات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يمكنها من خدمة الاحتياجات الديناميكية للمشاركين في السوق، وقد تم دعم الجهود في المزيد من التطوير لهذا القطاع بصورة ملائمة من قبل كيانات عالمية متعددة الأطراف منها البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوية والبنك الإسلامي للتنمية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية... الخ. علاوة على ما سبق من المرجح أن يكون لاستجابة الجهات المعنية بالتمويل الإسلامي للمنتجات والخدمات المبتكرة الجديدة إلى جانب التفضيل المتزايد لعمليات التمويل الأخلاقية، دور كبير في إحداث دفعة نحو التوسع السريع لصناعة التمويل الإسلامي في الأسواق العالمية⁽²⁶⁾.

• مضاعفات الأزمة المالية الراهنة

ما حدث في الأزمة المالية التي هزت الأسواق العالمية وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع ولا تزال أخطارها جاثمة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي برمته، دفع الأنظار بقوة إلى البنوك الإسلامية وأدوات الصناعة المالية الإسلامية الناشئة التي لم تظلمها شظايا هذه الأزمة المتفاقمة بسبب جوهرية رئيس يتعلق بتباين القواعد والأسس التي ترتكز عليها هذه التجربة الإسلامية المتنامية بشكل ملصت مع قواعد ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي الذي يحكم نشاطات كل المؤسسات والبنوك العالمية بدون استثناء.

وعلى ضوء ذلك تحولت أنظار العديدين من الساسة وصناع القرار والخبراء في الغرب في ظرف وجيز بحكم تداعيات الأزمة الخائضة والمتفاقمة إلى التأمّل في أسباب نمو الصيرفة الإسلامية وإقبال المزيد من الناس عليها ونجاحها في الإفلات وبدون خسائر من أزمة الرهن العقاري التي شهدتها السوق المالية والنظر إلى أدوات المالية الإسلامية الناجمة من مشاركة ومراعاة وإجارة واستصناع وسلم وصكوك وما إلى ذلك بكل اهتمام وعناية.

2- مظاهر الصناعة المالية الإسلامية في الدول الأوروبية

على الرغم من أن الحجم الكلي للتمويل الإسلامي لا يزال محدوداً ولا تزال قطاعاته مجزأة، إلا أن قطاعات الخدمات المصرفية الإسلامية والصناديق الإسلامية قد أحرزت تقدماً كبيراً في القارة الأوروبية. ولا سيما في السنوات الأخيرة، وأصبحت الصناديق الإسلامية تجذب المزيد من المهتمين بهذا القطاع، وقامت العديد من المراكز المالية الأوروبية باتخاذ عدد من الخطوات لتسهيل نمو هذا القطاع. ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في نمو الصناديق الإسلامية في المنطقة هي الخبرة الأوروبية الطويلة في مجال إدارة الأصول، فضلاً عن التطورات التنظيمية وكفاءة البيئة التشغيلية. ومن المتوقع أن يحصل قطاع الصناديق الإسلامية في أوروبا على دعم إضافي من خلال السعي المستمر للقارة للحفاظ على التمويلات من منطلق المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وفي

في تحسن الوضع الاقتصادي في أوروبا، والتركيب السكانية المواتية، والمبادرات المتعددة من قبل الكثير من البلدان الأوروبية الرامية إلى تسهيل أكبر للعملية التنظيمية لصناعة التمويل الإسلامي، مع وجود شهية كبيرة في أوروبا لجذب السيولة من الأسواق الناشئة.

وبالرغم مما سبق، فإننا نرى أن إمكانات محركات النمو هذه يمكن أن تفتح أبوابها فقط إذا تمكن التمويل الإسلامي من إبراز نفسه في المنطقة بصورة أكثر على أنه صناعة أخلاقية توفر خدمات ومنتجات مالية تنافسية ومبتكرة.

4- تبني الصناعة المالية الإسلامية في بريطانيا

ظهرت الصيرفية الإسلامية في بريطانيا بأواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية بالعمل في لندن وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة عام 1978، وبعدها شركة بيت التمويل، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل إلى عام 1993، حيث زادت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 مليون جنيه سنة 1991، وقد استمرت مجموعة البركة في العمل كشركة استثمارية بعد إعادة ترتيب أعمالها في لندن منذ عام 1993 وذلك بتوسيع قاعدة المتعاملين من زبائن قدموا من الخليج بشكل رئيسي و من أفراد الجالية المسلمة، وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي (UAB) فرعاً له في لندن عرفت بالمنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المرابحة والإجارة، وفي أكتوبر 2004 ولد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفية الإسلامية، وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفية الإسلامية في السوق المالي اللندني إيماناً منهم بمبدأ المنافسة، بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتجات الإسلامية، كان أبرزها بنك HSBC Amanah. ABC International Bank. Deutsche Bank. Citi Group.

حيث بلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى 22 بنكاً، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنكاً تقليدياً له نوافذ يقدم من خلالها منتجات البنوك الإسلامية، وكانت المملكة المتحدة أول دولة غربية تصدر صكوكاً ذات سيادة، وفي عام 2014 باعت الحكومة البريطانية 200 مليون جنيه إسترليني من الصكوك المستحقة في 2019 للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز العالمية الرئيسية للتمويل الإسلامي.

2- مظاهر الصناعة المالية الإسلامية في بريطانيا

تعتبر لندن أول دولة أوروبية تفتح أبوابها للتمويل الإسلامي ولديها من البنية التحتية والتراكم المعرفي والنقد التقني ما يؤهلها لأن تأخذ مقعداً متقدماً ونصيباً وافراً في قيادة التمويل

الجامعات الأوروبية متخلصةً زمنيًا عن نظيرتها الأمريكية التي حققت أشواطاً كبيرة في تدريس قضايا الاقتصاد الإسلامي، وأنشطة التمويل المرتبطة بالصيرفية الإسلامية، وكانت كلاً من جامعة "هارفارد" وجامعة "بنسلفانيا" قد أنشأت قسماً خاصاً بالاقتصاد الإسلامي. كما تعد انجلترا رائدة فعلاً في هذا المجال، حيث توجد ثلاث جامعات متبينة فكرة الاقتصاد والاستثمار الإسلامي، وهناك جامعات كثيرة مثل جامعة كنت التي تعطي درجة الدكتوراه والماجستير في قسم المحاسبة والمراجعة الإسلامية، وهناك أيضاً جامعة برمنجهام التي أنتجت مؤلفات لغير المسلمين في المحاسبة والمراجعة في الإسلام، وأن أسباب تزايد اهتمام الجامعات الغربية بتدريس مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي ترجع إلى ارتفاع وتيرة الاهتمام بالعمل المالي الإسلامي بشكل متزايد، وهذا ما نسحب على القطاع التعليمي في حين أن من المسلم به عموماً أن التمويل الإسلامي قد حقق تقدماً ملحوظاً في أوروبا على مدى العقد الماضي، إلا أنه لا تزال هناك تحديات على الطريق انتشار هذه الصناعة على نطاق أوسع في أسواق المال الأوروبية، وتتمثل العقبات الأساسية في العملية التنظيمية والتشريعية للتمويل الإسلامي والرقابة وفرض الضرائب في أوروبا وفي هذا الصدد تنشأ صعوبة أساسية نتيجة لاستخدام المؤسسات المالية الإسلامية لبعض الأساليب غير المألوفة على سبيل المثال، يمكن أن تشارك البنوك الإسلامية ضمن سياق عملياتها في إدارة الأصول والتي لا يتم ممارستها بصورة تقليدية من قبل البنوك التجارية. وتعد صياغة أطر الحماية التنظيمية والرقابية المناسبة للأنشطة المالية من العمليات الحيوية التي تتطلب تخطيط سليم من جانب الهيئات الرقابية الأوروبية، أما فيما يتعلق بالضرائب فإن المعاملات المالية الإسلامية عادة ما يتم إبرامها من خلال تنفيذ العديد من العقود وبالتالي قد تنطوي على العديد من عمليات نقل الملكية، ولتجنب المشاكل الناتجة من نقل الملكية والازدواج الضريبي، من بين أمور أخرى، فمن الضروري أن يتم إقرار وتطبيق نظام ضريبي خاص لتلك المعاملات: فعلى سبيل المثال من خلال القيام بإجراءات الحياد الضريبي مثل تلك التي أقرتها المملكة المتحدة ولوكسمبورج وفرنسا وإيرلندا للمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تشبه من حيث الجوهر العمليات التقليدية.

ومن بين التحديات الملحوسة الأخرى أمام التمويل الإسلامي في أوروبا ضرورة توسيع نطاق عروض الخدمات المصرفية والهياكل الاستثمارية المبتكرة المصممة خصيصاً للشركات لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من كبار العملاء في أوروبا، وخاصة من أولئك المهتمين بدفع وتحسين العلاقات التجارية مع شركاء آسيويين وشرق أوسطيين.

وسيتهم على مدار الفترة المستقبلية دعم نمو التمويل الإسلامي ككل والقطاعات التي يتكون منها، كل على حدة، في جميع أنحاء القارة الأوروبية من خلال عدة عوامل رئيسية تتمثل

متوافقة مع الشريعة الإسلامية (SFC) لتزويد البنوك الإسلامية لديها بمرونة أكبر في تلبية متطلبات بازل 3 للسيولة، حيث تواجه البنوك الإسلامية تحدي في مدى قدرتها على ضمان وجود سيولة كافية للوفاء بقواعد بازل 3 هذا بسبب محدودية المخزون من الأصول الإسلامية التي يمكن لهذه البنوك أن تحتفظ به .

• كان نجاح الصكوك السيادية البريطانية عام 2014 علامة بارزة في تطوير صناعة التمويل الإسلامي ببريطانيا.

• أضحت سوق لندن مكان عالمي رئيسي لإصدار الصكوك اعتباراً من يناير 2019 تم جمع أكثر من 53 مليار دولار من خلال 72 إصدار، والجدول التالي يوضح تطور حجم إصدار الصكوك في بورصة لندن خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018.

الجدول رقم 01: تطور حجم إصدار الصكوك في بورصة لندن خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018 مليار دولار-

2018	2017	2016	2015	2014	2012	2011
8.600	2.500	4.611	1.913	4.565	4.250	7.50

Source: Report , The cityuk, "global trends in islamic finance and the uk market", OP, CIT, P19

يتم تدريب الكوادر وتعليم مؤهلات في التمويل الإسلامي من قبل خمسة معاهد مهنية بالإضافة إلى تقديم 80 دورة تدريبية في التمويل الإسلامي وبذلك تعتبر بريطانيا أكبر إلى حد بعيد في توفير دورات التمويل الإسلامي في العالم وذلك حسب الجدول رقم 02 الذي يبين عدد الدورات التدريبية المختصة في التمويل الإسلامي لعدد من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.

الجدول رقم 02: عدد دورات التمويل الإسلامي حسب الدولة، -2017 دورة -

باكستان	الإمارات العربية المتحدة	أندونيسيا	ماليزيا	بريطانيا
37	50	57	59	80

Source: Report , The cityuk, "global trends in islamic finance and the uk market", OP, CIT, P14.

الإقليمي والدولي؛

• تتمتع بيئة قانونية وتشريعية مهياة لنمو وتطور العمل المصرفي، وهذه البيئة لا تتوفر في أغلب الدول العربية والإسلامية أي أن البيئة القانونية المنظمة للمعاملات المالية فيها ذات سمعة طيبة، وتنتشر فيها شركات المحاماة؛

• بها سوق مفتوح على العالم، ويعد اقتصاد المملكة المتحدة من أفضل 6 اقتصاديات على مستوى العالم، وأكبر ثلاث اقتصاديات على مستوى أوروبا؛

• لديها من البنى التحتية، والتراكم المعرفي، والتقدم التقني ما يؤهلها لأن تأخذ مقعداً متقدماً، ونصبياً وافراً في قيادة

الإسلامي، كما أنها من أكبر مدن الاتحاد الأوروبي باستثناء روسيا وتركيا، واحد أهم مراكزها السياسية والاقتصادية والثقافية. كما أنها تتميز ببيئة قانونية منظمة للمعاملات المالية ذات سمعة طيبة، وتنتشر فيها شركات المحاماة، وسوقها مفتوحاً على العالم، ويعد اقتصاد المملكة المتحدة من أفضل ستة اقتصادات على مستوى العالم، وأكبر ثلاثة اقتصادات على مستوى أوروبا. وجاء احتضانها للتمويل الإسلامي في وقت مبكر وذلك بظهور المصرفية الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك هناك عدة ملامح رئيسية للتمويل الإسلامي في بريطانيا منها⁽²⁷⁾:

• بلغ إجمالي الخدمات التمويلية الإسلامية في المملكة المتحدة حوالي 6 مليار دولار (ما يعادل 4.7 مليار جنيه إسترليني) في عام 2017.

• أعلنت بريطانيا في عام 2017 أنها بصدد إنشاء منشأة

• تعد لندن موطن لأكثر من 200 شركة محاماة دولية، حيث ما لا يقل عن 25 من هذه الشركات قامت بإنشاء وحدات تمويل إسلامي متخصصة، بالإضافة إلى شركات المحاسبة والاستشارات والخدمات المهنية التي أخذت في تقديم خدمات متخصصة لتمويل الإسلامي بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الضرائب والقوائم والمعاملات والامتثال التنظيمي، والإدارة وعمليات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

• مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى بلندن وفي جميع أنحاء المملكة.

3- العوامل المساعدة في تطبيق المنتجات المالية الإسلامية في لندن : وقد ساعدت في تطبيق هذه المنتجات ومما يعضد من مكانتها المالية عدة عوامل هي⁽²⁸⁾:

• تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا وقد احتضنت التمويل الإسلامي منذ وقت مبكر في 1978؛

• توفر الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه وانخراطها العملي بكل شجاعة وحماس لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا في ظل التحولات التي يشهدها محيطها

التمويل الإسلامي؛

إن امتلاك الحكومة البريطانية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح التمويل الإسلامي في البلاد، من أبرزها نسبة السكان المسلمين المتنامية، والنظام المصرفي المستقر بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة. إن هذه المزايا كفيلة بجعل لندن مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي (الشكل رقم 05)

• زيادة عدد السكان المسلمين بالمملكة المتحدة وفي العالم حيث ينمو عدد السكان المسلمين بنسبة مرتفعة، وربما يصل عددهم إلى ثلث سكان العالم خلال العقد المقبل حسب إحصائيات الأمم المتحدة، تتراد تدريجياً قاعدة زبائن البنوك الإسلامية وقاعدة المستثمرين في أدوات المال الإسلامية.

الشكل رقم 05: الأسباب المحتملة في أن تكون بريطانيا مركزاً عالمياً لمعاملات التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثين.

• إلغاء الازدواج الضريبي على عمليات الرهون العقارية الإسلامية، وتخفيف العبء الضريبي عليها، وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية ورسوم الدمغة المتعلقة بها؛

• اتخاذ إجراءات تحفيزية لصالح إصدار وتداول الصكوك في بورصة لندن، والعمل على توفير فرص مكافئة وعادلة لها أمام السندات التقليدية؛

• مبادرات من قبل السلطة الإشرافية و الجبائية في ملائمة القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية مع القوانين والتشريعات التنظيمية المعمول بها في المملكة المتحدة، والتي تمثلت في:

- تعميم إلغاء الازدواج الضريبي على معاملات عقود الرهون العقارية، ليشمل الأفراد والشركات سنتي 2005 و2006 على التوالي؛

- تشريع كل من صيغ المرابحة والإجارة سنة 2005 تم المشاركة المنتهية بالتمليك سنة 2006 وإدراجها ضمن الآليات التمويلية لشراء المساكن، ومعاملة العوائد عليها بنفس ما تعامل به العوائد على الإقراض من الناحية الجبائية وتعميم إلغاء الازدواج الضريبي عليها؛

- إدراج مفهوم المضاربة والوكالة بالاستثمار في التكييف القانوني للوديعة المصرفية وإعطاء الحرية للمودعين في اختيار تكييف ودائعهم في البنوك الإسلامية على أساس قانوني يحميها أو شرعي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر، ومعاملة الأرباح الناتجة عنها كما أنها فوائد في الجانب الضريبي؛

4- أهداف المملكة المتحدة من التمويل الإسلامي

حددت الوثيقة الصادرة من الخزانة (HM Treasury) في ديسمبر 2008 عن الوزير الاقتصادي للخزانة "يان بيرسون" IEM PEARSON هدفين رئيسيين تسعى الحكومة البريطانية لتحقيقهما من خلال التمويل الإسلامي هما (29)؛

أ- تعزيز قدرة بريطانيا التنافسية، وذلك بالعمل على أن يكون حي المال في لندن مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي؛

ب- العمل على عدم استبعاد أي مواطن بغض النظر عن معتقداته الدينية من عدم الاستفادة من خدمات القطاع المالي.

وفي نفس الوثيقة ذكرت المبادئ الخمسة الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي والمتمثلة في:

• تحريم دفع أو أخذ الفائدة، لأن النقود لا تحمل قيمة في ذاتها بقدر ما هي وسيط للمبادلات ومخزن للقيمة؛

• تحريم الغرر والمجازفة (الميسر)؛

• المشاركة في الربح والخسارة؛

• تحريم تمويل بعض القطاعات والأنشطة؛

• ربط التمويل بالنشاط الحقيقي.

5- إستراتيجية تطوير التمويل الإسلامي ببريطانيا

وبغيت تحقيق هذه الأهداف قامت بريطانيا بعدة إجراءات قانونية وتشريعية و جبائية تمحورت في (30)؛

الخاتمة

تشكل الصناعة المالية الإسلامية اليوم حاجة ملحة للتطوير والإبداع في المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى المؤسسي والصناعي، كونها صناعة ناشئة بالمقارنة بنظيرتها التقليدية، فهي تحتاج إلى التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية أصيلة تحافظ على هويتها وتقيها التقليد، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام يضمن لها التميز في تقديم منتجات مالية تحقق التفوق والأسبقية على المؤسسات المالية التقليدية، هذا ما جعله ينتقل من البيئات العربية الإسلامية إلى بيئات عالمية على درجة كبيرة من المنافسة والتطور، وتعد بريطانيا من الدول التي لها حضور بارز في هذا المجال حيث تسعى حكومتها لأن تكون مركزا ماليا عالميا للتمويل الإسلامي. ومن خلال دراستنا للموضوع يمكن تسجيل النتائج التالية:

- تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في كل العمليات والنشاطات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية ملتزمة بالضوابط الشرعية، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل حيث تتسم هذه المنتجات بالكفاءة الشرعية والاقتصادية لربطها بين الاحتياج الحقيقي والتمويل النقدي بالإضافة إلى الموازنة بين العوائد والمخاطر مما يزيد من التفاعل الإيجابي بين المؤسسات المالية والجمهور؛

- تحسين مؤسسات التمويل الإسلامي فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطوير البنية التحتية الإلكترونية والتواصل بين مؤسسات التمويل الإسلامي إقليميا ودوليا، وتدريب الكوادر المؤهلة والخبيرة في القطاع وتوحيد المعايير وخلق إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية تمثل أبرز المتطلبات لتطوير قطاع التمويل الإسلامي؛

- إدماج برامج المالية الإسلامية المتخصصة في المعاهد والجامعات البريطانية لضمان التكوين المتكامل وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة في المالية الإسلامية ترصد تطوراتها وتتابع تطبيقاتها ومستجداتها؛

- التحدي الأكبر الذي يواجه انتشار التمويل الإسلامي في البيئة البريطانية هو الحفاظ على الهوية ومميزة لهذا التمويل، بحيث يتطور التمويل الإسلامي بالطريقة الصحيحة السليمة المرتبطة بأصول الاقتصاد الإسلامي بدل التطور المبني على المعاملات الصورية والحيل التي تجعل منه مرتبطا بالتمويل القائم ومقلدا له في هندسة بعض منتجاته وأدواته؛

- التمويل الإسلامي في بريطانيا قطع شوطا كبيرا إذا ما قورن بما هو موجود ببلاد أخرى غير إسلامية، بل حتى الإسلامية، وقد لعبت عوامل كثيرة الدور في هذا المجال منها وعى الجالية المسلمة واهتمامها المبكر بالاقتصاد الإسلامي، إلى جانب رغبة الحكومة البريطانية الاستحواذ على مخرجات المسلمين؛

– استثناء الصكوك من قائمة السندات القائمة على الدين، وإدماجها ضمن مخططات الاستثمار الجماعي.

6. مستقبل التمويل الإسلامي في بريطانيا

أشارت وزيرة الخارجية البريطانية في كلمة ألقته في مركز أكس فورد للدراسات الإسلامية بشأن الخدمات المالية الإسلامية ببريطانيا ملخصا فيها أهم الخطوات المنتهجة لضمان استقرار التمويل الإسلامي بالمملكة والمتمثلة في⁽³¹⁾:

- تتجه بريطانيا نحو دعم السوق وذلك بدراسة سبل إزالة العوائق ودعم النمو والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص، مع وضع إطار ضريبي وتنظيمي يناسب الخدمات المالية الإسلامية لكي تكون لندن منافس مقابل غيرها. وتبنى على الخطوة التي اتخذتها المملكة المتحدة بشأن القروض العقارية الإسلامية والنظام الضريبي لضمان عدم الإضرار بالصكوك، واللجوء إلى طرق تمويلية بديلة كالمراحة والوكالات؛

- العمل على حشد المساهمة في تمويل 40 من مشاريع البنية التحتية المحددة في الخطة الوطنية للبنية التحتية بالمملكة المتحدة؛

- العمل على تنظيم الخدمات المالية الإسلامية كضرورة لضمان استقراره واستمراره مستقبلا؛

- النظر في سبل الترويج لخبرة المملكة المتحدة ومجال التعريف بالخدمات المالية الإسلامية والتدريب عليها والأبحاث المتعلقة بها، وتصدير الخبرة المكتسبة؛

- التركيز على قطاع الاتصالات كخطة لدعم نمو السوق وتقديم خدمات مالية وخدمات مساندة لها عالمية المستوى، بما فيها المحاسبية والقانونية والتحكيمية التي تفي تماما بمتطلبات الخدمات المالية الإسلامية، مما يتيح إتمام كل مرحلة من أي صفقة في مركز مالي واحد؛

- السعي إلى إسهام قطاع الخدمات المالية الإسلامية في أهداف سياسة الخارجية للمملكة، وهذا يطبق بشكل خاص على الدول التي شهدت الربيع العربي والتي تمر حاليا بمرحلة من التغيير السياسي والاقتصادي، ففي أنحاء المنطقة 18% فقط من البالغين لديهم حساب مصرفي، هذه اقل نسبة في العالم، وبالنظر إلى اغلب الأسباب المصرح عنها لها صلة بالمعتقدات الدينية، فإن البنك الدولي يرى بأن تطوير منتجات مصرفية مالية تتوافق مع المعتقدات الدينية قد يؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة بمعدل 10% بالإضافة إلى أن حكومات المنطقة تشجع الخدمات المالية الإسلامية نتيجة لذلك من المتوقع نمو هذا القطاع بدرجة كبيرة. لذا فهناك فرصة أمام بريطانيا لدعم هذه العملية بتوفير الخبرة والابتكار المالي والخدمات التي يحتاج إليها هذا القطاع لكي ينمو، ولدعم التغيير الاقتصادي في المنطقة بطريقة ملموسة ومساعدة هذه الدول في التغلب على المشاكل الاقتصادية.

المراجع والهوامش

1- عبد الكريم احمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية - دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر حول "أسواق الأوراق المالية والبورصات - آفاق وتحديات - جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 6-8 مارس 2007، ص ص 6-7.

2- عبد الرحمان يسري أحمد، "قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك و التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 426.

3- Report .The cityuk "global trends in islamic finance and the uk market".September 2017p18.

4- Report .The cityuk "global trends in islamic finance and the uk market april 2019 p8.

5- إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية، الكويت، أبريل 2004، ص 3.

6- Berger .A and LMESTER . Inside the black box :What explains differences of financial institutions. journal of banking and finance. Vol 21. P895.

7- عبد الحميد، عبد الرحيم الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 55.

8- هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية-العقود المالية المركبة نموذجاً-، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والمالية الإسلامية، جامعة السطيف، 6-5 ماي 2014، ص 7.

9- رائد نصري أبو مؤنس وخديجة شوشان، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، أنقرة، تركيا، 09-18 سبتمبر 2013، ص 4.

10- حبال لعمارة ورايس حدة، تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم إقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 21، 22 نوفمبر 2006، ص 7.

11- رائد نصري أبو مؤنس وخديجة شوشان، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

12- حدو علي، نحو قيام سوق مالية إسلامية في ظل الواقع الحالي للسوق المالي الجزائري-دراسة لأهم التحديات المرتقبة وبعض الحلول المقترحة-، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص 07.

13- محمد الأمين ولد عالي، التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت، 2011، ص 388.

14- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، 2007، ص ص 38.39.

15- مرجع نفسه، ص 40.

16- مرجع نفسه، ص 41.

17- أحمد محمد نصار، الأسواق المالية الإسلامية، مبادئها وأدواتها، بحث منشور في الموقع <http://iefpedia.com> تاريخ الاطلاع 2019/06/26

18* المراجعة هي قيام البنك بشراء سلعة محددة المواصفات والسعر من قبل العميل وإعادة بيعها له بهامش ربح؛

* عقد الاستصناع هو عقد لشراء سلعة مصنعة بمواد ومواصفات محددة من قبل الشاري بثمن محدد؛

* بيع السلم يقصد به استعجال رأس المال وتقديمه حيث يقوم المصرف بشراء بضاعة يتم تسليمها أجلا ولكن يقوم بالدفع عاجلا أو العكس بأن يقوم المصرف ببيع بضاعة أجلا وتسليم ثمنها عاجلا.

• بني تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا على أهداف إستراتيجية وخطط مدروسة من قبل خبراء في تخصصات مختلفة، معتمدة في ذلك التدرج في التعامل مع الصيغ وهذا للسماح للجهات الإشرافية والرقابية بفهم كل منتج فهما شاملا ودقيقا.

التوصيات

• ضرورة الاهتمام بالهندسة المالية الإسلامية لأن هذا المنهج هدفه إعادة صياغة عقود التمويل الحالية بطرق مختلفة لتحقيق التوازن بين المقاصد الشرعية و الظروف الواقعية لعمل الأسواق المالية والكفاءة الاقتصادية بشكل يرضي كل الأطراف، لأن إهمال أي طرف من الأطراف سيؤدي إلى فشل الابتكارات المالية التي تنتجها الصناعة المالية الإسلامية.

• العمل على بدأ نقاش جدي حول توفير أرض مستوية لأساليب التمويل الإسلامي لوضع حد للأنظمة التشريعية المنحازة التي أثرت في ظهور تشوهات في ممارسات النظام المالي السائد، وذلك بتحقيق تحول قانوني للسماح بمزيد من الإنصاف والمشاركة بين التمويل التقليدي والإسلامي؛

• هناك منافسون إقليميون ودوليون يحاولون منافسة وضع المملكة المتحدة في لندن كمركز مالي للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي، لذا على السلطات بالمملكة المتحدة اتخاذ المزيد من التدابير لاستيعاب المزيد من المنتجات والوسائل المالية الإسلامية ومراقبة الخطوات التي يتخذها منافسيهم و الرد عليها بشكل مريح و مطمأن لمكائنها.

من المؤكد أن إقبال الأوروبيين على التمويل الإسلامي ليس نابعا عن عقيدة، لأنه في واقع الأمر إقبال تحكمه قوانين العرض والطلب، وينبغي على الحرص على المصالح قبل الاهتمام بالمبادئ. لذا على الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يدرسوا بطريقة علمية لتحديد العناصر الفعالة لتوسيع صيغ التمويل الإسلامي بما يتناسب مع معطيات العرض والطلب سواء من الناحية الثقافية والجيوسياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والديمقراطية، وحتى الأمنية. كما أن على الباحثين كذلك أن يساهموا مساهمة فعالة في الحوار حول التمويل الإسلامي سواء تعلق الأمر بوضع المناهج، أو التدريس، أو الإشراف على الرسائل الجامعية ومناقشتها، أو التدريب، أو المشاركة في المؤتمرات والندوات و ورشات العمل، و طاولات الحوار، وأن يجيبوا على التساؤلات التي تنجم عنها أحيانا بعض المخاوف بطريقة علمية وعميقة تجمع بين الجانب النظري والجانب الفني مع مراعاة خصائص كل بلد أوروبي من الناحية الثقافية، والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية... الخ.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

- 19- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بمعايير كفاية رأس المال، الاعتراف بالتصنيفات الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة عن مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، مارس 2008، ص 22.
- 20- معبد علي الجارحي، "الصكوك قضايا فقهية واقتصادية"، ورقة عمل مقدمة ضمن الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 5.
- 21- الجعالة هي عوض معلوم، يؤخذ على رد الضالة، والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَلَنْ جَاءَ بِحِمْلٍ بِعَمْرٍو وَأَنَا بِرَبِّهِ عَيْمٌ﴾ (يوسف: 72)؛ ولأن الحاجة قد تدعو إليها.
- 22- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص 129.
- 23- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، بحث مقدم للدورة 19 لمجلس الإفتاء والبحوث، اسطنبول، 2009، ص 10.
- 24- المرجع السابق، ص 12
- 25- المرجع نفسه، ص 12
- 26- تقرير بنك نيجارا ماليزيا، ابتكار المنتجات والخدمات يقود توسع نمو صناعة التمويل الإسلامي عالميا، www.mfc.com، ماليزيا، 2014، ص 8.
- 27- Report: "The cityuk" global trends in islamic finance and the uk market". april 2019. opcit P14.
- 28- عبد الهادي مسعودي، خبرة مسعودي، تطبيقات المنتجات المالية الإسلامية في بعض العواصم العالمية حالة كلا من البحرين، دبي، ماليزيا، لندن، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية حول إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016، ص 13.
- 29- HM Treasury . the development of Islamic finance in the UK .The government's perspective .December 2008 pp23-25.
- 30- حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، الجزائر، ص 312.
- 31- Baroness Warsi . The future of Islamic finance in a global economy .teléchargé de www.gov.uk. consulté le 24/06/2019

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفان قدوري عبد القادر، مطاي عبد القادر ، (2021)، متطلبات توطين الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق الأوروبية- بريطانيا نموذجاً، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسبيبة بن بوعلبي بالشلف، الجزائر، الصفحات.ص ص: 101-115